قرأت هذا الكتاب فى هذه المدة (أسبوع) مرتين: الأولى من أجل النقد والتقييم وقد استغرقت هذه القراءة سبعين ساعة من عمر هذا الزمان"، هكذا .. سبعون ساعة من أجل القراءة فقط، أما كتابة المراجعة فقد استنفدت "نصف مدة ما استغرقته قراءة الكتاب"[٣٨]، أى أن الرجل أعد المراجعة لعمل يتكون من ٦٠٠ صفحة فيما يزيد على (١٠٠) مائة ساعة اقتطعها من عمره الأكاديمى، لو تعاملنا معها من منظور العائد الاقتصادى، كما تسعى دراسات المكتبات والمعلومات حاليا، لوجدناها بمقياس أجر معدها فى ذلك الوقت (حيث كان يعمل بإحدى دول الخليج) تزيد كثيرا على ١٠,٠٠٠عشرة آلاف جنيه، أكاد أجزم بأنه لم يحصل إلا على ١٪ منها.

ومع أنى لاأخفى تحفظى على استنفاد هذا القدر من الزمن" الصافى" لباحث وعضو هيئة تدريس، وإحساسى بأنه جار على مهام عملية أخرى فإن التجربة مؤشر واضح على متطلبات المراجعة الجادة من الوقت والجهد، وهو ما يفسر فى جانب منه لماذا يستسهل الكثيرون ممن يعدون المراجعات عرض صحيفة المحتويات ثم التعقيب بالقول: وهذا العمل مفيد ومهم للدارسين والباحثين و ...الخ.

٦/... الآثار السلبية لافتقاد المراجعات النقدية

وغياب المراجعات النقدية لايقلل من فرص تحسين وتنمية البحث العلمى وغيره من الأنشطة الفكرية فحسب، وإنما يهيئ المناخ للإجتراء على الضوابط المستقرة فى الكتابة والتأليف العلمى والحاصل وفقا لقول أحمد عمار (١٩٩٦) إن هذا الاجتراء قد تواترت آفاته بشكل مقلق، وبدرجات غير مألوفة من قبل، حيث شاعت مظاهر عدم الالتزام الصارم بالأمانة العلمية فيما نقرأ من بحوث وتأليف.

وتطالعنا وسائل الاعلام بين حين وآخر بحالات من السرقات العلمية والأدبية، ومن تحايل فى النقل والسطو على أفكار الآخرين ويتعاظم مدى الجرم حين تتسرب تلك الظواهر إلى الممارسات العلمية فى مجال الجامعة وفى مراكز